Al Rai
8 March 2005

اعدتها وزارة التخطيط والامم المتحدة

اطلاق خطة عمل وطنية لتحقيق الاهداف الانمائية للألفية بكلفة ٢ر١ مليار دينار

وزير التخطيط يتحدث عن خطة العمل الوطنية

جانب من الحضور

(الرأي)

الصمادي : نسير في الاتجاه الصحيح رغم التحديات وضعف الامكانيات

مكناب : ٢٠٠٥ يشكل بداية كقرن من العمل لمد الجسور للأردن

عمان - جمانة غنيمات

طرحت وزارة التخطيط والتعاون الدولي خطة العمل الوطنية للتصدي لتحديات تحقيق الاهداف الانمائية للألفية.

وأعلنت الوزارة بالتعاون مع وكالة الامم المتحدة العاملة في الاردن امس صدور تقرير مشروع الامم المتحدة للألفية تحت عنوان: «الاستثمار في التنمية خطة عملية لتحقيق الغايات الانمائية للألفية».

وتبلغ كلفة تحقيق الاهداف الانمائية للأردن ٢ر١ مليار دينار منها ٥٧٠ مليون دينار للقضاء على الفقر المدقع و٤٥١ مليون دينار لتحقيق شمولية التعليم الأساسي و٢ر٠ مليون دينار لهدف الحصول على المياه حيث تصل الكلفة الاجمالية نسبة ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

وقال وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور تيسير الصمادي ما زال الاقتصاد الوطني يواجه العديد من التحديات التنموية رغم الانجازات المتحققة موضحا ان هذه التحديات تتمثل بتحسين الكفاءة والانتاجية والتنافسية وشح مصادر المياه وعبء المديونية الخارجية الى جانب ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل ومشكلتي الفقر والبطالة.

واضاف خلال كلمة القاها خلال الاعلان عن التقرير ان نتائج التقرير الوطني جاءت لتؤكد ان الاردن يسير بالاتجاه الصحيح نحو تحقيق الاهداف المنشودة مما يؤكد على نجاعة السياسات والبرامج التنموية التي تم تبنيها على مدى السنوات القليلة الماضية. على الرغم من الاحداث الجسام التي شهدتها المنطقة والعالم.

واشار الدكتور الصمادي الى ان نتائج التقرير تمت الاستفادة منها بشكل كبير اثناء اعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦).

وقال ان الاردن قد خطا خلال السنوات القليلة الماضية خطوات ملموسة في ترسيخ المقومات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي النوعي المستدام. من حيث تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، والانفتاح الاقتصادي والاندماج مع الاقتصاد العالمي، والشروع في اصلاح القطاع العام وتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة وبناء الركائز للاقتصاد المعرفي.

وبين ان ابرز نتائج التقرير الوطني جاءت نتيجة النهج التنموي المتبع من حيث انخفاض نسبة من يعيشون على اقل من دولار في اليوم بأكثر من ٤٠٪ خلال الفترة من ١٩٩٢ - ٢٠٠٢، وانخفاض معدل الأمية وخصوصا في الفئة العمرية (١٥ - ٢٤) عاما بأكثر من النصف لتصل الى ٢ر١٪ بعد ان كانت ٦ر٢٪ عام ١٩٩٠، وكذلك الغاء الفجوة الجنسية تقريبا في مجال التعليم، حيث وصلت نسبة الطالبات الى الطلاب في مراحل التعليم العام الى اكثر من ٩٨٪، وكذلك ارتفاع نسبة الاناث المتعلمات الى الذكور في الفئة العمرية (١٥ - ٢٤) عاما الى ما نسبته ٩١٪.

واضاف ان من بين نتائج التقرير مؤشرات انخفاض نسبة وفيات الاطفال بما يزيد على ٣٠٪ مقارنة مع النسبة المستهدفة بحلول عام ٢٠١٥ وهي ٧٥٪، وتحقيق اكثر من ٥٠٪ من هدف تخفيض معدل الوفيات اثناء الولادة للأمهات، وفي مجال البيئة، فقد حقق الاردن انجازات كبيرة في هذا المجال من حيث توفير مياه الشرب الى ما يزيد على ٩٦٪ من السكان على الرغم من شح المصادر المائية. كما تضاعفت رقعة الاراضي المخصصة للغابات والمحميات الطبيعية.

واكد ان الاردن حقق انجازات ملموسة في مجال تطوير الشراكة من اجل التنمية من خلال النموذج الاردني الذي يقوم على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة من خلال انضمامه الى منظمة التجارة العالمية، وتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الاطراف. واقامة العديد من المناطق الصناعية المؤهلة وتحويل العقبة الى منطقة اقتصادية خاصة، بالاضافة الى العديد من التشريعات التي تهدف الى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الاردني وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية والانتقال من الاعتماد على الاقتصاد القائم على الموارد الى الاقتصاد المعرفي.

وقال: ان التقرير شخص تحديات تحقيق الاهداف الانمائية للألفية على مستوى الاقاليم حيث بين ان افضل الممارسات التي يمكن اعتمادها لتحقيق هذه الاهداف في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا: تكمن في تحسين نوعية الخدمات الصحية، ووضع البرامج اللازمة لمواجهة مشكلتي التصحر ونشرة المياه وزيادة درجة المساواة بين الجنسين. هذا بالاضافة الى التنمية الريفية من خلال التوسع في توفير التعليم وفرص العمل وتوطين التكنولوجيا.

واضاف ان الرؤية التنموية في الاردن تتقاطع وتتفق مع ما جاء في التقرير من ان محاربة الفقر لن تكون مجدية دون التعامل مع مسبباته بمنظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار تمكين الفقراء من المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبلهم، لذلك فقد قامت الحكومة باجراء مسح شامل للمناطق التي تم تحديدها كجيوب فقر في تقرير تقييم الفقر الذي تم اعداده مؤخرا بالتعاون مع البنك الدولي بالاضافة الى مجموعة اخرى من الاجراءات الهادفة الى محاربة الفقر، من خلال برنامج تعزيز الانتاجية الاجتماعية والاقتصادية.

وقال «تم اعداد تقرير حول نتائج هذا المسح حدد المشروعات التنموية ذات الأثر المباشر على مستوى معيشة المواطنين، بالاضافة الى مشاريع ترمي الى تحسين مستوى الخدمات الأساسية الضرورية لهذه المناطق دون اغفال باقي المناطق، والعمل حسب الاولويات التنموية. فهدفنا ليس تحقيق هدف الألفية القاضي بتخفيض نسبة الفقر المدقع بمقدار النصف فقط، وانما ايضا خفض العدد المطلق للفقراء.

واكد ان الحكومة وفي سعيها لمواجهة هذه التحديات تعمل على توطيد علاقات الثقة والتعاون الوثيق والشراكة الحقيقية بين مؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وتضافر الجهود بين هذه الفعاليات وبين المؤسسات الاقليمية والدولية التنموية للتغلب على هذه التحديات والحفاظ على ما تحقق والبناء عليه لتحقيق كافة الاهداف التنموية المتفق عليها دوليا.

وعملت الحكومة على صياغة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ والتي استند في اعدادها الى تحديد الاولويات وصياغة الاستراتيجيات العملية على المستويات الكلية والقطاعية في الاقتصاد الاردني، وبمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وشكل البرامج المتفق عليها مرجعيات ستحكم القرارات المتعلقة بادارة الاقتصاد خلال سنوات الخطة.

وكان مدير مشروع الامم المتحدة للألفية البروفيسور جيفري زاكس، من جامعة كولومبيا قد قدم التقرير رسميا للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٥ حيث يتخذ المشروع مركزا له في المقر الرئيسي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بمدينة نيويورك ويعتمد على مجموعة من البحوث الشاملة اجرتها عشر فرق عمل متخصصة على مدى عامين تضم ٢٦٥ خبيرا دوليا في مجالات مختلفة. وعملت تلك الفرق على تشخيص القيود الرئيسية التي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق «الاهداف الانمائية للألفية»، وأوصت باجراءات ينبغي اتخاذها لضمان السير كما هو مخطط من اجل تحقيق «الاهداف الانمائية للألفية» بحلول العام ٢٠١٥ من قبل كافة الدول.

ويؤكد التقرير ان «الاهداف الانمائية للألفية» يمكن الوفاء بها بحلول العام ٢٠١٥ اذا ما تحقق تقدم كبير مفاجيء خلال العام ٢٠٠٥. فهو يلخص ما ينبغي عمله، كما يبين المواضيع التي ينبغي فيها اتخاذ اجراءات فورية ويقدم تقديرات لما قد ينطوي عليه من تكاليف. وهو يوصي باتخاذ خطوات محددة وعملية ومعروفة للتوصل الى تلك الغايات. ويضيف التقرير ان البلدان النامية بمقدورها رؤية نتائج مذهلة في غضون ثلاث او خمس سنوات، وذلك باتباعها لبعض الخطوات التي يوصي بها تحت عنوان «وصفات نجاح سريعة».

ويبين التقرير ان الفرصة متاحة لاعادة تطلعات العالم الانمائية الى مسارها خلال العام ٢٠٠٥. فتوصيات التقرير يمكن الوفاء بها من خلال برنامج متسق واستثمارات عامة جيدة التوجيه، ومن خلال تبني وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية تتسم بما يكفي من الطموح لتحقيق الاهداف الالفية.

ويشير التقرير الى ان تحقيق «الاهداف الانمائية للألفية» تتطلب شراكة شاملة مناسبة لعالم مترابط بعضه ببعضه الآخر. وعليه، فان التقرير يدعو الشركاء في التنمية الدولية لتوفير كل الدعم المطلوب لتنفيذ الاستراتيجيات المرتكزة على الغايات الانمائية على الصعيد القطري، ليس فقط برفع سريع وفوري للمساعدات، ولكن ايضا في توفير مساعدات ذات نوعية أعلى.

وكشف التقرير الاردن بخصوص الغايات الانمائية للألفية» الذي تم الاعلان رسميا عن صدوره في شهر تشرين الاول من العام الماضي بمناسبة الاحتفال بيوم الامم المتحدة، ان الاردن من المتوقع ان يحقق معظم «الاهداف الانمائية للألفية».

وقد كان التقرير الاردني بمثابة محاولة أولية لرصد ومتابعة التطورات اللازمة لتحقيق تلك الغايات بالنسبة للاردن. وفي هذا الصدد، فقد اقيمت قاعدة بيانات في دائرة الاحصاءات العامة لتنضم الى قواعد البيانات الاخرى في المملكة التي اقيمت بغرض التخطيط للتنمية المستدامة من تسهيل اتخاذ قرارات مبنية على اساس معلومات دقيقة وحديثة.

كما تسهم قاعدة البيانات في التوصل الى اتفاق وطني بخصوص آلية قياس المؤشرات المالية ومفهومها وتحديد قيمتها، وكذلك المؤشرات التي يمكن اضافتها الى التقارير اللاحقة. وستكون قاعدة البيانات هذه مصدرا لتقارير سنوية تشمل مستجدات الامور فيما يتعلق بالتقدم الذي يحرزه الاردن في سبيل تحقيق «الغايات الانمائية للألفية».

ويعد هذا التقرير هو الاول في سلسلة من التقارير اشتملت عليها مبادرة شاملة كبرى بخصوص «الاهداف الانمائية للألفية»، هذا العام، ستتبلغ ذروتها بانعقاد قمة رفيعة المستوى للجمعية العامة للامم المتحدة في شهر (ايلول) ٢٠٠٥، يستعرض قادة العالم فيها ما جرى في العالم في سبيل تنفيذ ما «لان الالفية».

ومن المتوقع لهذه القمة ان تحدد جدول اعمال انمائي للعالم خلال العقد القادم. واذا اخذنا بالاعتبار الطموحات العالمية في ان ينجح العالم في تحقيق «الاهداف الانمائية للألفية»، فان العام ٢٠٠٥ يمثل فرصة تاريخية لتحقيق التقدم الكبير المفاجيء في السياسات العالمية، المطلوب لمساعدة البلدان الاكثر فقرا على تحقيق تلك الغايات. في هذا الصدد، نجد في «تقرير مشروع الامم المتحدة للألفية» خطة مفصلة لتحقيق ذلك.

ويتركز مشروع الالفية في ان ما يربو على بليون شخص في العالم يعيشون على اقل من دولار واحد يوميا، ويكافح ٢ر٧ بليون شخص آخرين لكي يبقوا على قيد الحياة على اقل من دولارين يوميا.

يموت ١١ مليون طفل كل سنة، معظمهم دون سن الخامسة ويموت اكثر من ستة ملايين منهم نتيجة لأسباب يمكن الوقاية منها تماما من قبيل الملاريا والاسهال والالتهاب الرئوي.

يوجد ١١٤ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس الابتدائية وتوجد ٥٨١ مليون امرأة أمية، ويعيش اكثر من ٨٤٠ مليون شخص في حالة جوع مزمن، ولا يحصل اكثر من بليون شخص على مياه مأمونة ولا يحصل اكثر من بليوني شخص على الصرف الصحي الاساسي.

وفي سنة ٢٠٠٠ اتفق العالم على الغايات الانمائية للألفية للحد من الفقر ومكافحة المرض والجوع والعاق الفتيات بالمدارس وتوفير المياه المأمونة لمزيد من البشر. ومن اللازم ان تحرز البلدان الافريقية اقصى قدر من التقدم اذا كان المراد ان تحقق تلك الغايات.

ومن الممكن تحقيق الغايات الانمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥، حتى في اشد البلدان فقرا، في حالة اتخاذ تدابير استراتيجية سريعة في سنة ٢٠٠٥. فكل تحد كبير نواجهه - اي الفقر المدقع والمرض والافتقار الى التعليم والتدهور البيئي - يمكن ان يوجد له حل بتكلفة متواضعة ومع تحقيق فوائد هائلة على المدى الطويل.

وقالت المنسق المقيم للأمم المتحدة في الاردن كريستين مكناب: ان الاردن ماض في مساره الصحيح نحو تحقيق معظم الغايات الانمائية للألفية بحلول العام المحدد، وهو العام ٢٠١٥. لكن ينبغي على المملكة ان تبذل قصارى جهودها لمواجهة التحديات بالطريقة التي تتطلبها تلك التحديات: بل وتستحقها. ويجب ان يشهد العام ٢٠٠٥ بداية لقرن من العمل الجسور بالنسبة للمملكة.

واضافت كان الاردن، تحت قيادة الملك عبدالله الثاني، يضع قضايا التنمية كأولوية على جدول اعماله. فجلالته كان دائما يريد ان يشعر كل مواطن اردني بثمار جميع البرامج الانمائية التي تنفذ في المملكة. اما الجهة التوجيه التي تم تشكيلها «وزارة لبلورة برنامج العمل الوطني» فانها تقدم دليلا واضحا على جهود هذا البلد في ضمان التنمية لجميع المواطنين.

واضافت: «يقول التقرير ان الفرصة ما زالت متاحة لتحقيق الغايات الانمائية للألفية - ولكن بالكاد؛ ويؤكد في هذا الصدد ان بمقدور بلدان عديدة، تعتبرها الآن في غاية الفقر وخارجة عن مسارها الصحيح، ان تحقق تلك الغايات، ان هي تبنت نهجا منظما ومرتبا. بيد ان ذلك لن يتحقق ما لم يتحرك العالم على وجه الالحاح والاستعجال ويتخذ اجراءات محددة وسريعة.

واوضحت مكناب ان التقرير يوصي بأن تتبنى حكومات البلدان النامية بحلول نهاية العام ٢٠٠٦ استراتيجيات انمائية طموحة تتسم بما يكفي من الجرأة للوفاء بالاهداف المرسومة للغايات الانمائية للألفية للعام ٢٠١٥، مثل استراتيجيات تخفيض الفقر. اما في البلدان التي تنفذ مثل هذه الاستراتيجيات، فينبغي ان تضطف هذه الاستراتيجيات مع الغايات الانمائية للألفية.

كما يوصي التقرير بأن تعمد الجهات الدولية المانحة الى تحديد ما تحقق تقدما سريعا نحو بلوغ الغايات الانمائية للألفية، من اجل دعمها بالمزيد من المساعدات الانمائية الرسمية خلال العام ٢٠٠٥.

يدعو التقرير البلدان المتطورة والنامية الى ان تطلق معا سلسلة من «النجاحات السريعة»، التي تستهدف انقاذ الحياة وتحسين نوعيتها وترويج النمو الاقتصادي. كما انه يتوجب عليها المباشرة بجهود كبير لبناء الخبرات على مستوى المجتمعات المحلية.

ولـ«الألفية» ثمانية اهداف هي القضاء على الفقر المدقع والجوع وخفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع الى النصف وتحقيق شمولية التعليم الاساسي وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتخفيض معدل وفيات الاطفال وتحسين الصحة الانجابية بالاضافة الى مكافحة فيروس نقص المناعة / الايدز والملاريا وضمان بيئة مستدامة وتطوير شراكة عالمية للتنمية.

وفيما يتعلق بالاردن فقد تمكن من تقليل نسب الأسر التي يبلغ دخل الفرد اليومي فيها اقل من دولار من ٦ر١٪ عام ١٩٩٢ الى ٤ر١ عام ٢٠٠٢ لتصل ٣ر٢٪ عام ٢٠١٥ وتمكن من تقليل نسبة فجوة الفقر من ٢ر٥٪ عام ١٩٩٢ لتبلغ ٣ر٣٪ عام ٢٠٠٢ وزيادة حصة الربع الاكثر فقرا في الاستهلاك الوطني من ٥ر٩٪ الى ٩ر٦٪ عام ٢٠٠٢.

ويسعى الاردن لتحقيق الهدف الثاني المتمثل بخفض نسب السكان الذين يعانون من الجوع الى النصف عام ٢٠١٥ حيث قلت نسبة انتشار الاطفال الذين يعانون من نقص الوزن من ٤ر٦٪ عام ١٩٩٠ الى ٤ر١٪ عام ٢٠٠٢ لتصل ٣ر٢٪ عام ٢٠١٥.